الرجحان فإن نصب بها المضارع إن ثبتت على أنها الناصبة له والرفع مع واعتقد حينئذ
تخفيفها من أن الثقيلة فموجود وقد قرئ بالوجهين في ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾ فقرأ أبو عمرو وحمزة
والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه نعم النصب هو الراجح ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى
﴿أحسب الناس أن يتركوا﴾ تنبيهات الأول أجاز سيبويه والأخفش أن يجري الخوف مجرى العلم
لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم ومنه قوله أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها
ومنع ذلك الفراء الثاني أجاز الفراء تقدم معمولها عليها مستشهدا بقوله ربيته حتى إذا
تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجلدا فالراجح التسهيل ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان
تقدير عامل مضمر الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختيارا نحو
أريد أن عندي تفعل وفي وروده مع غيرها اضطرارا كقوله لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدع القتال
وأشهد الهيجاء التقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد الرابع
أجاز بعض الكوفيين الجزم بها ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وأنشدوا إذا ما غدونا
قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب وقوله أحاذر أن تعلم بها فتردها فتتركها
ثقلا علي كما هيا وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب وهو فتتركها عليه يدل على أنه سكن للضرورة
لا مجزوم الخامس تأتي أن مفسرة وزائدة ولا تنصب المضارع في المفسرة وهي المسبوقة بجملة
فيها معنى القول دون حروفه نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك وانطلق الملأ منهم أن امشوا والزائدة
هي التالية لما نحو فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله كأن ظبية تعطو
إلى وارق السلم في رواية الجر وبين القسم ولو كقوله فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من
الشر مظلم وأجاز الأخفش إعمال الزائدة واستدل بالسماع كقوله تعالى وما لنا أن لا نقاتل وبالقياس
على حرف الجر الزائد ولا حجة في ذلك لأنها في الآية مصدرية وقيل دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا
وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول وكان الأصل أن لا تكون زائدة والصواب قول بعضهم
إن الأصل وما لنا في أن لا نقاتل والفرق بينهما ويرجح الجار اختصاصه بأن مع الزيادة بخلافهما
جاء في قوله ناسيم في البيت الأول والجر في الثاني وبعضهم أي بعض العرب أهمل أن على ما
أختها ما المصدرية حيث استحقت عملا وذا الرأي ذاك بتقريرهما على أو نحو قراءة ابن محيصن
لمن أراد أن يتم الرضاعة وقوله أن تقرآن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا هذا
مذهب البصريين وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة تنبيه ظاهر كلام المصنف
أن إهمالها مقيس انتهى ونصبوا بإذن المستقبلا إن صدرت والفعل بعد موصلا أو قبله اليمين أي شروط
النصب بإذن ثلاثة الأول أن يكون الفعل مستقبلا فيجب الرفع في نحو إذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحبك الثاني
أن تكون

أن تكون مصدرة فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت وكذا إذا وقعت حشوا كقوله لئن عاد لي عبد العزيز
بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها وأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا إني إذا أهلك أو أطيرا
فضرورة أو الخبر محذوف أي إني لا أستطيع ذلك ثم استأنف إذن أهلك فإن كان المتقدم عليها حرف عطف
فسيأتي الثالث أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو إذن أنا أكرمك ويغتفر
الفصل بالقسم كقوله إذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب وأجاز ابن بابشاذ
الفصل بالنداء والدعاء وابن عصفور الفصل بالظرف والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك وأجاز
الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والاختيار حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع
وانصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا بالواو والفاء وقد قرئ شاذا وإذا لا يلبثوا خلفك
وإذا لا يلبثون الناس نقيرا على الإعمال في الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة تنبيهات
الأول محل ذلك العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل الغيت فإذا قيل إن تزرني أزرك وإذن
أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا
جاز الرفع والنصب وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول وهو
ذلك لم يقع بعد وإذا أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت أو على الاسمية فالمذهبان الثاني
الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك
إذا جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة
لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها كما جزم كلامه
الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي
في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا الرابع
اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب
وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن وروي عن المازني والمبرد وبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها
والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء إن عملت كتبت
بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا وتبعه ابن خروف الخامس حكى سيبويه وعيسى
ابن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة وبين لا ولام جر التزم إظهار أن
ناصبة نحو لئلا يكون للناس على الله حجة لئلا يعلم أهل الكتاب وإن عدم لا فأن اعمل مظهرا أو مضمرا
لا في موضع الرفع بعدم وأن في موضع النصب بأعمل ومظهرا ومضمرا نصب على الحال إما من أن إن كانا اسمي مفعول
أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل أي أنه يجوز إظهارها وإضمارها إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1